الأمم المتحدة S/2003/59

مجلس الأمن

Distr.: General
16 January 2003
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٢٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي مدد المجلس بمقتضاه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (البعثة) لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وبموجب هذا القرار، فإن المجلس، في جملة أمور، دعا مبعوثي الشخصي إلى مواصلة بذل الجهود بهدف إيجاد حل سلمي لهذا النزاع الذي طال أمده في الصحراء الغربية، مع مراعاة الشواغل التي أعرب عنها الطرفان، وأعرب عن استعداده للنظر في أي نهج ينص على تقرير المصير. وطلب المجلس مني أيضا أن أقدم، قبل نهاية الولاية الحالية، تقريرا عن الحالة يتضمن، في جملة أمور، أي اقتراحات إضافية مع توصيات تتعلق بأفضل تشكيل ممكن للبعثة. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ تقريري السابق إلى المجلس عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/2002/467).

ثانيا - أنشطة مبعوثي الشخصي

٢ - المقرر أن يقوم مبعوثي الشخصي، جيمس أ. بيكر الثالث، بزيارة المنطقة في الفترة من ١٤ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير، يعتزم فيها الاجتماع بمسؤولين من الحكومة المغربية في الرباط وبقيادة جبهة البوليساريو في تندوف، فضلا عن مسؤولين من الدول المجاورة أثناء زياراته إلى الجزائر ونواكشوط. وخلال قيامه بمهمته، سيقدم السيد بيكر إلى الطرفين وإلى البلدان المجاورة اقتراح تسوية سياسية للنزاع على الصحراء الغربية ويشرحه لهم، هذا الاقتراح ينص على تقرير المصير مثلما هو مطلوب بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٢٩ (٢٠٠٢).

170103 150103 03-20765 (A)

ثالثا – التطورات في الميدان

ألف – الاتصالات بالطرفين

٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص، السيد وليم لايسي سوينغ، اتصالاته المنتظمة بممثلي الطرفين والدول المجاورة. وفي هذا الصدد، أجرى تبادلا منتظما للآراء مع منسقي البعثة التابعين للحكومة المغربية ولجبهة البوليساريو في العيون ومنطقة تندوف، على التوالي، وذلك بهدف إبقاء قناة الاتصالات مفتوحة معهم ولإجراء استعراض دوري للحالة في الميدان. وبالروحية نفسها، واصل السيد سوينغ أيضا اتصالاته الرفيعة المستوى بحكومات الدول المجاورة، وأجرى مشاورات معها خلال زياراته العادية لعواصم المنطقة.

باء – أنشطة لجنة تحديد الهوية

٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت لجنة تحديد الهوية عملها في مكتبيها في كل من العيون وتندوف فيما يتعلق بالحفظ الإلكتروني لـ ٦٤٣ ٢٤٤ ملفا فرديا للأشخاص الذين قدموا طلبات لإدراجهم في قائمة الناخبين المشتركين في استفتاء الصحراء الغربية. وأدى هذا العمل، الذي شُرع به في آب/أغسطس ٢٠٠١، حتى الآن إلى حفظ حوالي ٠٠٠ ١٧٧ ملف حفظا إلكترونيا. وبالمعدل الحالي، ينبغي إنجاز هذه العملية في نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٥ – وتضطلع البعثة أيضا بالحفظ الإلكتروني لوثائق مهمة أخرى أُنتجت أو جُمعت خلال عملية تحديد هوية الناخبين وتلقي الطعون وقد أوشكت على إنجاز سلسلة من الدراسات وخطط الطوارئ لأي دور في المستقبل.

جيم – الجوانب العسكرية

٦ – في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٢، تولى اللواء جيورجي سزاراز (هنغاريا) مهامه بصفته قائد القوة الجديد التابعة للبعثة. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتناني للبريغادير جنرال كلود بيز (بلجيكا)، الذي عمل بصفته قائد القوة التابعة للبعثة بشكل مرموق طيلة فترة السنوات الثلاث لمدة خدمته.

٧ – وحتى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بقي العنصر العسكري التابع للبعثة مؤلفا من ٢١١ فردا من المراقبين العسكريين والقوات، مقابل القوام المأذون به وهو ٢٣٠ فردا (انظر المرفق). وتحت قيادة اللواء سزاراز، واصل العنصر رصد وقف إطلاق النار بين الجيش الملكي

المغربي والقوات العسكرية التابعة لجبهة البوليساريو الذي ما زال ساريا منذ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت المنطقة الداخلة في إطار مسؤولية البعثة هادئة على العموم، و لم يكن هناك أي مؤشر على الأرض يدل على أن أي جانب يعتزم استئناف الأعمال الحربية في المستقبل القريب.

٨ - ويُذكّر المجلس بأن جبهة البوليساريو أبلغت البعثة، في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢، عن قرارها المتعلق برفع القيود التي فرضتها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على حرية تنقل المراقبين العسكريين التابعين للبعثة شرقي الجدار الدفاعي (البيرم). ومنذ ذلك الوقت، جرى عقد اجتماعات تنسيقية بين البعثة ومسؤولين عسكريين تابعين لجبهة بوليساريو لضمان تنفيذ الترتيبات النهائية لإعادة الحرية الكاملة لتنقل المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة شرقي الجدار الدفاعي. كما أن ممثلي الخاص تابع المسألة في اجتماعاته مع كبار المسؤولين لجبهة البوليساريو. ونتيجة لهذه الجهود، بنهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٢، كانت القيود المفروضة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ قد رفعت تدريجيا في جميع المناطق العسكرية لجبهة البوليساريو شرقي الجدار الدفاعي واستأنف المراقبون العسكريون التابعون للبعثة دورياتهم وفقا لأحكام ترتيبات وقف إطلاق النار المتفق عليها بين جبهة البوليساريو والبعثة.

٩ - وعلى الجانب الخاضع للسيطرة المغربية من الجدار الدفاعي، واصلت دوريات تابعة للبعثة زيارة الوحدات البرية التابعة للجيش المغربي الملكي التي يزيد حجمها عن سرية والتفتيش عليها وفقا لترتيبات وقف إطلاق النار المتفق عليها بين البعثة والجيش المغربي الملكي.

١٠ - واستمر التعاون بين البعثة والجيش المغربي الملكي، وكذلك مع جبهة البوليساريو، بشأن وضع علامات لتحديد مواقع الألغام والذخائر غير المنفجرة والتخلص منها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الجيش المغربي الملكي بـ ٣٦ عملية تخلص من الألغام والذخائر غير المنفجرة، واضطلعت جبهة البوليساريو بـ ٩ عمليات. وشرعت البعثة بإجراء اتصالات لإنشاء نظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام، من خلال مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وهذا النظام من شأنه تسهيل تخطيط الأنشطة الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام عند الاقتضاء.

دال - الجوانب المتعلقة بالشرطة المدنية

١١ - حتى ١٠ كانون الثاني/يناير، ظل قوام عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة عند ٢٦ شرطيا (انظر المرفق) تحت قيادة المفتش العام اوم براكاش راتور (الهند). وواصل العنصر العمل على مدار الساعة لضمان حماية الملفات والمواد الحساسة الموجودة في مركزي لجنة

تحديد الهوية في العيون وتندوف. كما تواصلت الأنشطة التدريبية، بما في ذلك إحاطات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن مضمون الحماية للعودة الطوعية إلى الوطن والصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين.

هاء - أسرى الحرب والمعتقلون الآخرون والأشخاص ذوو المصير المجهول

١٢ - في تقريري الأخير المقدم إلى مجلس الأمن عن الصحراء الغربية (S/2002/467)، انضممت مرة ثانية إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية في الإعراب عن القلق إزاء بقاء ٣٦٢ ١ من أسرى الحرب معتقلين لدى جبهة البوليساريو. ومنذئذ، توفي أحد هؤلاء الأسرى بينما كان في الأسر. وواصل ممثلي الخاص، في محادثاته مع الطرفين، تأكيد الحاجة إلى الإفراج الفوري عن جميع ما تبقى من أسرى الحرب والمعتقلين الآخرين وكذلك تحديد مصير الأشخاص الذين لم يعرف مصيرهم منذ بداية الصراع. وفي هذا الصدد، اجتمع ممثلي أيضا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في جنيف مع كبار مسؤولي لجنة الصليب الأحمر الدولية لمناقشة هذه القضايا.

١٣ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أعلنت جبهة البوليساريو قرارها بالإفراج، بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء، عن ١٠٠ من أسرى الحرب المحتجزين البالغ عددهم ٣٦١ ١ أسيرا. وفي ٧ تموز/يوليه، أعادتهم لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى المغرب، إلى جانب أكبر جميع الأسرى المتبقين سنا، الذي قررت البوليساريو إطلاق سراحه في وقت سابق من عام ٢٠٠٢. وبذلك يصل العدد الإجمالي للأسرى الذين أطلقت جبهة البوليساريو سراحهم عام ٢٠٠٢ إلى ٢١٦ أسيرا، ويتبقى ما مجموعه ٢٦٠ ١ أسيرا. وفي حين أن جميع أسرى الحرب ما برحوا محتجزين منذ ما يزيد عن ١٠ سنوات بعد التوقف الفعلي للأعمال القتالية، بما يتناقض مع القانون الإنساني الدولي، فإن معظم أسرى الحرب (٨١٦ أسيرا) ما زالوا محتجزين منذ ما يزيد عن ٢٠ عاما. وواصلت لجنة الصليب الأحمر الدولية تبادل المعلومات مع الطرفين بغرض تحديد مصير الأشخاص الذين لم يعرف مصيرهم منذ بداية الصراع.

١٤ - وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وافقت حكومة المغرب على أن يقوم سيدي محمد دباش، وهو أسير سابق من أسرى الصحراء ظل محتجزا لفترة طويلة وأطلق سراحه عام ٢٠٠١، بالسفر من الإقليم إلى النرويج للمشاركة في حدث رعته إحدى المنظمات غير الحكومية. وهناك تمكن من الالتقاء للمرة الأولى منذ نحو ٢٧ عاما بأمه وأخته، اللتين حضرتا خصيصا من مخيم تندوف للاجئين للالتقاء به. وأود أن أعرب عن تقديري لجميع من أسهموا في لم شمل هذه الأسرة، وإن كان مؤقتا.

واو - حالة اللاجئين الصحراويين

١٥ - في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ومن ١٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عقد ممثلي الخاص وأحد كبار مسؤولي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جولتين من المشاورات مع ممثلي الطرفين (في كلتا الجولتين) والدول المجاورة (في الجولة الأولى فحسب) فيما يتعلق بتنفيذ تدابير بناء الثقة. وتنص التدابير التي اقترحتها المفوضية على إقامة خدمات للهاتف والبريد والبريد الالكتروني، بدون تكلفة يتحملها المستفيدون، بين الإقليم غربي الجدار الدفاعي ومخيم تندوف للاجئين وبعض أجزاء من موريتانيا، وكذلك تبادل الزيارات عن طريق المفوضية بين أفراد الأسر الصحراوية المنفصلة في هذه المواقع. وتنص هذه التدابير أيضا على عقد حلقات دراسية ذات طبيعة غير سياسية في أماكن محايدة يشارك فيها الصحراويون من كلا جانبي الجدار الدفاعي، إلى جانب حملة إعلامية تقوم بها المفوضية بشأن هذه التدابير تتم داخل مخيمات اللاجئين والإقليم.

١٦ - وفي الجولة الأولى من المحادثات، وافق الطرفان من حيث المبدأ على تنفيذ هذه التدابير. وفيما يختص بالدول المجاورة، تعهدت موريتانيا بتقديم دعم تام لهذه التدابير، في حين أعربت الجزائر عن استعدادها لتقديم دعم تام لها شريطة موافقة جبهة البوليساريو عليها. واستهدفت الجولة الثانية من المشاورات مناقشة طرائق تنفيذ تدابير بناء الثقة. وخلال هذه الجولة، ظهرت عقبة فيما يتعلق بطرائق اختيار المشاركين في عمليات تبادل الزيارات الأسرية. فقد اقترحت المفوضية أن يكون الأشخاص القائمون على جانبي الجدار الدفاعي المدرجة أسماؤهم في قوائم الاقتراع المؤقتة التي وضعتها البعثة، ويقيم أفراد أسرهم على كلا الجانبين، هم المستفيدين الرئيسيين من هذا التبادل، على ألا يحول ذلك دون أن يشارك، استنادا إلى أسباب إنسانية ملحة، الأشخاص الذين لديهم، مع ذلك، أفراد من أسرهم على الجانب الآخر، وإن كانت أسماؤهم غير مدرجة في القوائم. ففي حين أصرت جبهة البوليساريو على أن ينحصر اختيار المشاركين في الأشخاص المدرجة أسماؤهم في قوائم الاقتراع المؤقتة، رفض المغرب أي إشارة إلى القوائم واستمر على رأيه القائل بأن يخول جميع من لديهم أفراد من أسرهم على الجانب الآخر من الجدار الدفاعي المشاركة في برنامج تبادل الزيارات، بصرف النظر عن القوائم. ولا يبدو أن أيا من الجانبين لديه الرغبة في مراجعة موقفه. وأثار المغرب أيضا عددا من القضايا الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ طرائق الأنشطة المتوخاة في المشروع.

١٧ - وفي ضوء ما ذكر آنفا، ورغم الحاجة الجلية لزيادة وسائل الاتصال الشخصي الميسرة عموما بين الصحراويين على كلا جانبي الجدار الدفاعي، يبقى من غير الواضح ما إذا كان

من الممكن المضي قدما في تنفيذ تدابير بناء الثقة التي وضعتها المفوضية بوضعها الحالي. وستواصل البعثة والمفوضية استعراض هذه القضية بغية مساعدة الطرفين على إيجاد وسائل مقبولة لكليهما تتيح التحرك قدما، لا سيما فيما يختص بالزيارات الأسرية. بيد أن تنفيذ هذه التدابير سوف يستلزم التوصل إلى اتفاق بشأن الأساس الذي سيتم بموجبه اختيار المشاركين، والذي سيكون مرهنا بالتالي برغبة وقدرة كلا الطرفين على التوصل إلى حلول وسط أساسية في مواقفهما بشأن هذه القضية.

١٨ - وفي غضون ذلك، فإن النقص المزمن في تمويل الموارد الغذائية اللازمة للاجئي الصحراء الغربية قد أفضى إلى نقصان متقطع وتزايد سوء التغذية فيما بين اللاجئين على مدار عام ٢٠٠٢. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تقديم دعم نشيط للجهود التي تبذلها المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي بغرض توفير تمويل كاف لبرامج كل منهما المتعلقة بلاجئي الصحراء الغربية. وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، قدم ممثلي الخاص إحاطة إلى اجتماع مشترك عقد في جنيف ضم الجهات التي تقدم المنح للمفوضية وبرنامج الأغذية العالمي، وكذلك إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي وإلى ٢٠ من الجهات المانحة الرئيسية للأغذية خلال مشاورات بين الجهات المانحة نظمها برنامج الأغذية العالمي يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في روما.

١٩ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، وافق المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على برنامج لتقديم المساعدة الإنسانية على مدى سنتين لمخيمات تندوف للاجئين بمبلغ قدره ٢٩,٧ مليون دولار، تم تمويل ٢,٤ مليون دولار منه عن طريق التبرعات. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، بدأ مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدة الإنسانية تنفيذ برنامج لتقديم المساعدة إلى مخيمات اللاجئين يستمر ١٥ شهرا وقيمته ١٤ مليون يورو. ورغم أنه تم نتيجة لهذه الجهود الوفاء بمتطلبات الأغذية للاجئين عن عام ٢٠٠٢، فإن التمويل الحالي ومخزون الأغذية لن يفي بجميع الاحتياجات لعام ٢٠٠٣.

زاى - الاتحاد الأفريقي

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل وفد الاتحاد الأفريقي للمراقبة لدى البعثة، برئاسة السفير يلما تاديسي (إثيوبيا) تقديم دعم وتعاون قيمين للبعثة.

حاء - الجوانب المتعلقة بالنقل والإمداد

٢١ - يتم الآن نشر المراقبين العسكريين التابعين للبعثة عبر الصحراء الغربية في ١٠ مواقع، مما برح معظمها يعمل منذ إنشاء البعثة عام ١٩٩١. وفي ضوء المناخ الصحراوي المعيق،

ما برح يتم في هذه المواقع استخدام الهياكل ذات الحوائط الرخوة التي تسمح بالتحكم في الطقس داخلها والتي يمتد عمرها الافتراضي إلى خمس سنوات. ورغم مواصلة أعمال الصيانة والإصلاح، فإن قابلية هذه الهياكل للاستعمال قد بلغت حدها الأقصى، حيث تستعمل منذ أكثر من ١٢ عاما، وثمة حاجة إلى استبدالها تدريجيا. ومن خلال إعادة توزيع الأموال، يجري استبدال ثلاثة منها. ورهنا بقرار من مجلس الأمن حول مستقبل البعثة، أعدت خطة للطوارئ كي يتم في غضون ثلاث سنوات استبدال هياكل الطقس المتبقية.

طاء - الجوانب المالية

٢٢ - خصصت الجمعية العامة، بقرارها ٥٦/٢٩٨ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، مبلغا إجماليه ٩٠٠ ٤١٢ ٤٣ دولار للحساب الخاص بما يشمل مبلغا قدره ٥٠٠ ٥٢٩ ٤١ دولار لتغطية تكاليف البعثة، ومبلغا قدره ٩٠٠ ٦٨١ ١ دولار لحساب الدعم اللازم لعمليات حفظ السلام، ومبلغا قدره ٥٠٠ ٢٠١ دولار لقاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وسوف أواصل إعادة تقييم احتياجات البعثة من الموارد والرجوع إلى الجمعية العامة بما تتطلبه الظروف من تعديلات إذا لزم الأمر.

٢٣ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة مبلغا قدره ٢٣٤ ٧٨٤ ٥٢ دولارا. وفي ذلك التاريخ بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة إلى جميع عمليات حفظ السلام مبلغا قدره ٤٢٨ ٠٠٦ ٤٥٨ ١ دولارا.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٢٤ - طلب مجلس الأمن، بموجب قرار المجلس ١٤٢٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه، إليّ أن أقدم تقريرا قبل نهاية الولاية الحالية للبعثة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، إلى جانب أمور، منها أي مقترحات أخرى مشفوعة بتوصيات عن أنسب شكل ممكن للبعثة. وحسب ما أشير إليه أعلاه، شرع مبعوثي الآن في زيارة للمنطقة بغرض تقديم مقترح وإيضاحه للطرفين والبلدان المجاورة عن حل سياسي للصراع على الصحراء الغربية، ينص على تقرير المصير، حسب المطلوب بقرار المجلس ١٤٢٩ (٢٠٠٢).

٢٥ - واستنادا إلى هذه الزيارة، سأقدم أنا ومبعوثي إلى مجلس الأمن، في الوقت الملائم، آراءنا عن الخيارات المتاحة أمام المجلس فيما يختص بالصراع على الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد، من الجدير بالذكر أن مجلس الأمن والأمم المتحدة قد عملا بكد على مدار نحو

عقدين من الزمان لمساعدة الطرفين على إيجاد حل للصراع. وقد كرّس مبعوثي زهاء ست سنوات من أجل هذا الجهد. كما طرح كل خيار ممكن على الطرفين بغرض التوصل إلى حل مقبول. ومن الجلي أن تبعة تكليل هذه الجهود بنتيجة مثمرة يجب أن يتحملها طرفا الصراع وحدهما.

٢٦ - وحيث إن الطرفين ينظران في المقترح المقدم من مبعوثي الخاص، فإني أحثهما على أن يضعا في الاعتبار سنوات المعاناة التي سببتها هذه المشكلة الطويلة الأمد لآلاف الأبرياء داخل الإقليم، ومخيمات اللاجئين وأولئك الذين ما زالوا قيد الأسر كأسرى حرب. وفي وقت تواجه فيه الأمم المتحدة كثيرا من الشواغل الملحة الأخرى فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، ينبغي للطرفين أن يبديا فن إدارة الدولة وأن يغتنما هذه الفرصة الجديدة كي يقدما لشعب الصحراء الغربية فرصة من أجل حياة أفضل.

٢٧ - ورغبة في منح الطرفين الوقت اللازم للنظر في المقترح المقدم إليهما من مبعوثي الخاص، أوصي بتمديد فني لولاية البعثة لمدة شهرين، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣.

٢٨- وخلال هذه الفترة، ستواصل الأمم المتحدة بذل كل ما في وسعها للوفاء بالمتطلبات الإنسانية للاجئين الصحراويين والعمل مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بغرض التصدي للمحنة العاجلة التي يعيشها أسرى الحرب والأشخاص مجهولو المصير. وأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الموارد الضرورية لبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية شؤون اللاجئين للوفاء باحتياجات اللاجئين الغذائية. وأحث الطرفين بشدة على أن يقوما، بلا مزيد من الإبطاء، بالإفراج عن أولئك الذين ما برحوا محتجزين لفترة طويلة بما يتنافى مع القانون الإنساني الدولي، وأن يشرعا في تدابير بناء الثقة للمساعدة على تخفيف المعاناة الشديدة التي يعانيها اللاجئون المنفصلون على أسرهم منذ أمد طويل.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية: المساهمات حتى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

	المراقبون العسكريون	قائد القوة	القوات	أفراد الشرطة المدنية*	المجموع
الاتحاد الروسي	٢٤				٢٤
الأرجنتين	١				١
الأردن				٥	٥
أوروغواي	٨				٨
أيرلندا	٤				٤
إيطاليا	٤				٤
باكستان	٦			٢	٨
البرتغال				٤	٤
بنغلاديش	٨				٨
بولندا	١				١
جمهورية كوريا			٢٠		٢٠
السلفادور	٤				٤
السنغال				٣	٣
السويد				١	١
الصين	١٦				١٦
غانا	٥		٧	٣	١٥
غينيا	٣				٣
فرنسا	٢٥				٢٥
كرواتيا	٢				٢
كينيا	٩				٩
ماليزيا	١٤				١٤
مصر	١٩				١٩
منغوليا	٢				٢
النرويج				٢	٢
النمسا	٢				٢
نيجيريا	٧			٣	١٠
الهند				٣	٣
هندوراس	١٢				١٢
هنغاريا	٦	١			٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١				١
اليونان	صفر				صفر
المجموع	**١٨٣**	**١**	**٢٧**	**٢٦**	**٢٣٧**

* القوام المأذون به هو ٨١ فردا.

Map No. 3691 Rev. 39 UNITED NATIONS
January 2002

Department of Public Information
Cartographic Section